المجلس الوطني للسكان NATIONAL POPULATION COUNCIL إشراف/ الأمانة العامة

استهدفت أكثر من (120) من القيادات النسائية والدينية والكوادر الصحية والإعلاميين

مؤسسة (الصالح) تعقد لقاءات تعريفية حول قوانين الأمومة المأمونة

عقدت مؤسسة الصالح الاجتماعية للتنمية قطاع المرأة والطفل بالتعاون مع التحالف الوطني للأمومة خلال الأيام الماضية عدداً من اللقاءات مع عدد من القيادات النسائية والدينية والكوادر الصحية والإعلاميين ركزت في مجملها على أهمية التعريف بقانون الأمومة المأمونة وحشد المناصرة والتأييد للقانون للدفع بعملية إنجازه منة قبل البرلمان.

صحيفة 14 أكتوبر خلال أحد اللقاءات التقت عـدداً من المحاضرين والمنظمين والمشاركين واستمعت إلى آرائهم حول أهمية عقد مثل هذه اللقاءات والنتائج المرجوه منها.. والى التفاصيل :-

قوانين الأمومة المأمونة تكتسب أهمية بالغة كونها تتعلق بحق دستوري للنساء هو الرعاية الصحية المتكاملة

صنعاء / بشير الحزمي

■ عادل الدغبشي

■ صادق السماوي

■ د. عبد المؤمن شجاع الدين

* الدكتور / عبدالمؤمن شجاع الدين – رئيس المكتب الفني بوزارة العدل تحدث وقال : تكتسب قوانين الأمومة المأمونة أهمية بالغة إذ أنها تتعلق بحق دستوري للنساء وهو حق الرعاية الصحية المتكاملة بدءاً من قبل الزواج ثم بعد الزواج وكذلك أثناء الحمل بعد الحمل والقوانين المنظورة أمام البرلمان المتعلقة بحقوق الأمومة المأمونة قوانين عديدة منها مشروع قانون الأمومة المأمونة ، قانون الأحوال الشخصية والتعديلات المتعلقة بالمادة (15) من قانون الأحوال الشخصية ، التعديلات التي جرت فيما يتعلق بحقوق الطفل، وكذلك قانون رعاية الأحداث وهذه التعديلات متعلقة بمنظومة كاملة توفر الرعاية الصحية والآمنة وفق مقومات صحيحة لأمومة حقيقية تؤدي وظائفها في المجتمع لكي نضمن مجتمعاً صالحاً وكذلك توفير مقومات أسرة صالحة قوية صحيحة سليمة من الأمراض الوراثية .

وهذه الفعالية التي نظمتها مؤسسة الصالح الاجتماعية للتنمية كانت شاملة جامعة مانعة من حيث النظر إلى الجهات المعنية بمناصرة هذه القوانين وكذلك بالنظر إلى الأشخاص الذين حضروا المساهمات التي قدمت أثناء هذه الفعاليات إذ أنها توفر التعريف بهذه القوانين للمعنيين وايضا اقتراح التدابير المناسبة بمناصرة هذه القوانين المنظورة أمام البرلمان وايضاً كي يكون أعضاء البرلمان على بينة من هذا الأمر وقبل ذلك أن يكون المعنيون بالمناصرة على معرفة ودراية بمشكلات هذه القوانين والأسباب الموجبة لاقتراح هذه القوانين أو تعديل بعض النصوص القانونية.

وسائل تصنع الرأي العام

وأضاف أن وسائل الإعلام هي التي تصنع الرأي العام وهي التي توصل الرسائل المختلفة لذلك يمكن التعديل كثيراً على وسائل الإعلام لأنها الأكثر فعالية ونجاعة فيما يتعلق بالمناصرة ، إذ أن الأصوات الأخرى أصوات قاصرة على مجال معين أو على فريق معين أو على فئة معينة ولكن صوت الإعلام يبلغ كافة الجهات وكافة المستهدفين وايضاً يستخدم وسائل شتى في الإبلاغ عن هذه الرسالة (رسالة المناصرة) فيستطيع مثلاً عن طريق الإذاعة إبلاغ الأميين وعن طريق التلفزيون يكون أبلغ في وصول المشاهدة مع السماع ، ايضاً إبلاغ الطائفة المثقفة عن طريق الصحف أو المواقع الالكترونية .. وسائل الإعلام في نظري هي انجح الوسائل فيما يتعلق بالمناصرة ، وتبعاً لذلك استهدفت ايضاً مؤسسة الصالح هذه الفئة من هذا المنطلق وعلى هذا الأساس.

من أجل توحيد الجهود

من جانبها تقول الأخت/ ألحان الأديمي - مديرة وحدة تمكين المرأة بقطاع المرأة والطفل بمؤسسة الصالح الاجتماعية للتنمية:

لقد عملنا على عقد سلسلة من اللقاءات التعريفية حول قوانين الأمومة المأمونة واستهدفنا عدة شرائح نظراً لأهمية الموضوع وعموميته، ومن الشرائح المستهدفة قيادات نسائية من المنظمات والجمعيات النسوية، وقابلات مجتمع، وخطباء المساجد، وصحافيون وتصب هذه اللقاءات في إطار توحيد الجهود من أجل التعريف بأهمية قانون الأمومة المأمونة وحشد المناصرة والتأييد للقانون للدفع بعملية إنجازه من قبل البرلمان نظراً لتزايد مؤشرات وفيات الأمهات في بلادنا.

وأوضحت أن القانون يتعاطى مع المرأة قبل وبعد الزواج وأثناء الحمل وبعد الحمل ويؤدي في النهاية إلى صحة ورعاية متكاملة للأمهات ستنعكس على الأجيال القادمة.

لقاءات مهمة

ويقول الأخ/ صادق السماوي صحفي في صحيفة (الوحدة) أصدقك القول إنني حتى قبل وقت قصير لم أكن أعلم عن هذه القضايا الا الشيء اليسير وبالتالي فإن مساهمتي كإعلامي في تناول مثل هذه القضايا لم يكن بالمستوى المطلوب نتيجة غياب المعلومات والمعارف اللازمة في هذا الجانب، ومن هنا أؤكد أهمية أن يكون الإعلامي مطلعاً ومدركاً ولديه ما ينبغي من المعلومات في العديد من القضايا المجتمعية ومنها قضايا الصحة عموماً وصحة الأم والطفل خصوصاً أو ما يمكن أن نطلق عليه الأمومة المأمونة لأنها قضايا جوهرية وأساسية وتمس حياة المجتمع ومستقبله فعندما يكون للإعلامي معرفة كاملة بمثل هذه القضايا بما في ذلك الجوانب القانونية يسهل عليه تناولها بشكل صحيح وسليم ويكون قادراً على إيصال الرسالة الإعلامية الهادفة والمؤثرة، ومن هنا تبرز أهمية عقد مثل هذه اللقاءات التعريفية مع الصحفيين من أجل رعاية صحية متكاملة للنساء.

أما الأخت/ مواهب الشرجبي صحفية في (26 سبتمبر نت) فقد تحدثت بدورها قائلة إن مشاركتنا في مثل هذه اللقاءات مهماً كونها تنمي معارفنا وتخلق لدينا نوعاً من الوعي بأهم جانب في هذا الموضوع وهو الجانب القانوني، لأن وجود قوانين الأمومة المأمونة سيلغي للنساء حق الرعاية الصحية المتكاملة سواء قبل الزواج أو بعد الزواج وخلال الحمل وبعد الحمل وسيحفظ ايضاً حق الطفل في الرعاية الصحية المتكاملة.

وأضافت معرفتنا كإعلاميين بهذه الجوانب وتوفر المعلومات اللازمة حول هذه القضايا سيساعدنا في تأدية واجبنا وتناولها بالشكل الصحيح والسليم بما يخدم المجتمع، ونأمل من جميع الصحفيين أن يقوموا بدورهم في مناصرة مثل هذه القضايا المهمة وأن يكثفوا من رسائلهم الإعلامية الموجهة لمناصرة قضايا المرأة.

مطلب شرعي وصحي

وأخيراً يقول الأخ/ عادل الدغبشي - المحرر الصحي بصحيفة السياسية إن اللقاء الذي عقدته مؤسسة الصالح حول التعريف بقانون الأمومة المأمونة يستمد أهميته من أهمية هذا القانون، والذي يعتبر مطلباً شرعياً وصحياً لكل عائلة أو أسرة يمنية تهمها صحة أفرادها وعافيتهم، ولعل التعريف بهذا القانون وأهميته من خلال عقد هذه اللقاءات مع مختلف الفئات ذات العلاقة يعد خطوة أساسية ومهمة في سبيل خلق وعي وإدراك صحي واجتماعي لما تعنيه الأمومة المأمونة، ليتجسد هذا الوعي للقانون والتعجيل بمناقشته وإقراره، لأن هذا إذا ما تم سيشكل مكسباً كبيراً لكل المجتمع وإنتصاراً على العديد من المشكلات الصحية والمجتمعية، نحو أسرة يمنية مترابطة وصحيحة ومعافاة.

وسائل تنظيم الأسرة وضوابط الاستخدام

إعداد/زكي نعمان الذبحاني

تنظيم الأسـرة مصطلح يوحي بالمسؤولية والأمان،يعبر به عن تأجيل الإنجـاب بـأي من الوسائل الصحية إلـى وقـت تكون فيه الأم مهيأة صحياً ونفسياً لحمل آخر.

وهو خط الحماية الأول للأمهات ويفرض على المجتمع- لأهميته- التزود بالمعلومات والمعرفة الكافية؛ والتنظيم هنا يعني التخطيط للمستقبل بالمفهوم العام.

أما مفهوم تنظيم الأسرة فيعني أن يقوم الزوجان بتخطيط توقيت إنجاب الأطفال والمباعدة بينهم لفترة زمنية بحسب الأولويات الاجتماعية والإنجابية.

وأبرز ما يعود به من فوائد صحية تقليل وفيات الأمهات بسبب الحمل والولادة،وإعطاء الأم فرصة لاستعادة صحتها بعد الحمل السابق،وكذا إعطاء الطفل حقه من الرضاعة الطبيعية والتربية السليمة،وتجنب الحمل غير المرغوب فيه.

إن الالـتـزام بـقـواعـد وشـروط الاستخدام لوسيلة تنظيم الأسرة المناسبة هو ما يحقق أقصى درجات الحماية والأمان.

وهذا يرشدنا إلى أهمية أن يبنى اختيار الوسيلة المناسبة على معايير تحددها مقدمة الخدمة الصحية بالمرفق الصحي وبناءً على الفحص الطبي،مع تقديم المشورة الكاملة للزوجين وإطلاعهما على مبررات وموانع الاستعمال لكل وسيلة.

وبالتالي تتيح المشورة الحصول على المعلومات اللازمة عن جميع الوسائل المتاحة لاختيار الأنسب منها،وتشمل وسائل كثيرة حددت واعتمدت منها وزارة الصحة العامة والسكان:

- الحبوب الفموية وهي نوعان
- حبوب أحادية الهرمون
- حبوب هرمونية مركبة

* وسـائـل هرمونية عـن طريق الحقن:وهي نوعان:

- أحادية الهرمونية
- الغرسة: عبارة عن غرسة واحدة تركب تحت الجلد في أعلى الذراع
- اللولب الواقي الذكري.

ولا أرى عـنـد نـــزول الـــدورة الشهرية مواصلة استخدام وسيلة تنظيم الأسـرة- ضرورية لتأجيل الإنجاب،كمن يستخدمن الحبوب الفموية لتنظيم الأسرة ويواصلن تناولها من شريط جديد عقب نفاذ الشريط الأول لغرض منع نزول الـدورة،حـتـى لا يـؤدي استخدامها إلى مردود سلبي كاضطراب الدورة الشهرية وحصول نزيف.. بنزول الدورة في غير موعدها،أو انقطاع نزولها لفترة طويلة.

علاوة على الشعور بالآم وأوجاع وعـوارض أخـرى صحية ونفسية محتملة،مثل الصداع والغثيان والتوتر النفسي وغيرها.

ولاشك أن من الأفضل استعمال المنتفعة لهذه الحبوب بالشكل الموصى به طبياً،على أن يكون تناولها ليلاً في موعد ثابت.. عند التاسعة مساءً- مثلاً- أو بعد تناول وجبة العشاء- تبعاً لمؤشر الاستخدام على شريط الحبوب.

ومهما بـدت الـظـروف الصحية متشابهة لدى البعض،فإن ما يناسب امرأة من وسيلة لتنظيم الأسرة ليس بالضرورة أن يناسب نساء أخريات.

ولأن أغلب النساء يستخدمن حبوب تأجيل الإنجاب دون الالتزام بشروط استخدامها يتأثرن ببعض العوارض جراء هذا الاستخدام،فالأنسب لهن تلقي المشورة من مقدمة خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة.

وبالأساس يبدأ استخدام الحبوب اعتباراً من اليوم الأول أو الخامس لنزول الـدورة،مـع الاستمرار في استخدامها بحسب مؤشر الاستعمال المبين على شريط الحبوب المؤلف من (21) حبة،ومن ثم يتم التوقف لسبعة أيـام قبل البدء باستخدام شريط حبوب آخر جديد.

بينما إذا كان الشريط يتألف من (28 حبة)- أي شريط حبوب تنظيم الأسرة الخاص بالمرضعات فعندها يجب الاستمرار في تناول المنتفعة لهذه الحبوب في وقتٍ محدد دون توقف حتى أثناء الحيض.

ولا يليق صحياً بالمنتفعة عدم التقيد بالتعليمات الصحية عند استخدام حبوب تأجيل الإنجاب،بتناول حبة واحدة في يوم وترك تناول الحبة التي تليها في اليوم التالي،لأنه لجوء وتـصـرف خـاطـئ ليس بمضمون لتأجيل الإنجاب،ويترتب عنه أضرار كثيرة مثل (اضـطـرابـات الـدورة الشهرية- حدوث النزيف- التعرض لحدوث الحمل غير المرغوب فيه).

أيضاً لا داعي للتوقف عن استخدام حبوب تأجيل الإنجاب إذا ظهرت كمية قليلة من الـدم في غير ميعادها الطبيعي أثناء الثلاثة الأسابيع على تناولها،وإنما يكون الاستمرار في تعاطيها دون توقف حتى اكتمال الشريط؛ فالقليل من نقط الدم تتوقف- عادة- بشكل تلقائي.

أما إذا كانت كمية الدم تماثل في حجمها حجم دم الحيض وجب في هذه الحالة استشارة الطبيبة.

وثمة وسيلة فعالة من وسائل تنظيم الأسرة،وهي الغرسة (امبلانون).إذ تعتبر إحدى وسائل تنظيم الأسرة العالية الكفاءة وتوضع تحت الجلد في القسم العلوي من الذراع.

ولها مزايا متعددة وفاعلية وطويلة الأمـد،ولا تؤثر على الخصوبة بعد نزعها عن ذراع المنتفعة.

ولا بأس من استخدامها إذا ناسبت المنتفعة ولـم يكن هـنـاك مانع صحي.

ولا يتأتى الاخـتـيـار العشوائي لوسيلة تنظيم الأسـرة مـن قبل المنتفعة تلافياً للوقوع في الخطأ عند الاستخدام أو عـدم ملاءمتها للمنتفعة،إنما لابد من مشورة طبية تلتمسها المنتفعة من مقدمة الخدمة (طبيبة- قابلة) قبل الشروع في استخدام وسيلة لتنظيم الأسرة،لأن العمر لـه حكمه وأيـضـاً الإصابة بالأمراض.

فالمشورة أو الاستشارة تساعد على الاخـتـيـار الموفق للوسيلة المناسبة وشرح طريقة الاستخدام أو التعامل،وتوضيح نسبة نجاح وفاعلية الوسيلة ومشاكلها والأعـراض الجانبية المترتبة عن ذلك،وما يجب عمله إذا وجدت المنتفعة في وسيلة تأجيل الإنجاب مشكلة أو ظهرت لديها مضاعفات تفرض اللجوء مباشرة إلى الطبيبة ووقف استخدامها.

وعن الرأي الشرعي وسائل تنظيم الأسـرة نسترشد بفتوى لسماحة الـشـيـخ/ حسن عـبـدالله الشيخ/ وكيل وزارة الأوقاف لقطاع الوعظ والإرشاد حول مشروعية استخدام هذه الوسائل لتأجيل الإنجاب وحكم استخدامها في رمضان،قال فيها:

«إن حـكـم اسـتـخـدام وسـائـل تـأجـيـل الإنـجـاب عـنـد الـضـرورة وعـنـد الـحـاجـة،وإذا مـا تـقـرر أن تستخدمها المرأة عن طريق مقدمة الخدمة،فحكمها من الجانب الشرعي أنها جائزة.

والـغـرض الشرعي هنا من أجل أن تبقى المرأة فترة لتربي ولدها وتؤدي الواجب الذي عليها نحوه،وقد يكون فيه مراعاة لصحتها وحفاظ على حياتها- أيضاً- على استمرار الحليب لرضاعة مولودها.فربما ينقطع الحليب من المرأة إذا ما حملت مجدداً..

وإن تأثرت بهذه الوسائل فالواجب تركها.أما إذا لم تتأثر فيجوز أن تـسـتـخـدمـهـا؛ولا يـقـال يُـنـذب أو يستحسن،لأن يندب أو الاستحسان دعـوة للنساء أن يأخذن من هذه الوسائل وقد يحصل من الأثـر ما يضربهن.

أهمية إجراء دراسات وبحوث توعية خاصة بالشباب

أمين عبدالله إبراهيم

شهد العقد المنصرم تحولات إيجابية كبيرة في نظرة الحكومات ومنظمات الأمـم المتحدة والمنظمات الإقليمية والجمعيات غير الحكومية والأهلية الدولية والإقليمية والوطنية إلى قضايا السكان والتنمية،وخاصة بعد انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة عام 1994م،ومـن ضمن هـذه التحولات الإيجابية بـروز الاهتمام بالشباب وبحقوقهم كشرط أساسي للتنمية البشرية المستدامة،وذلك لأن الشباب هم من جهة الأكثر عرضة لمخاطر الأمراض المنقولة جنسياً وترديات الصحة الإنجابية،وتشوهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية،وتردي البيئة،وتحديات العولمة،ومن جهة أخرى هم الفئة الأكثر قدرة على لعب دور أساسي في مواجهة كل هذه المخاطر والتحديات وعلى رأسها الفقر- وفي صناعة مستقبل أفضل على الأمدين القريب والبعيد.

وقد ترجم هذا الاهتمام عملياً بانعقاد مؤتمرات واجتماعات دولية وإقليمية ووطنية شكل الشباب محورها الرئيسي،وصدرت عنها مقررات وتوصيات تدعو إلى تطبيق إلزامية التعليم وسد الثغرات بين الجنسين في هـذا المجال،وتوفير فرص عمل،وإشراك الشباب في رسم السياسات الخاصة بهم،وتأمين حقوقهم الإنجابية،وتوفير خدمات صحية لهم،وتطوير مواد إعلام وتثقيف.

واتصال وبرامج دعوة لتمكينهم من اتخاذ قرارات مسؤولة مبنية على المعرفة خاصة تلك المتعلقة بسلوكهم الإنجابي،بالإضافة إلى أمور أخرى تمكن الشباب من تعزيز مؤهلاتهم وتفعيل جهودهم الإنتاجية.

ومن الموضوعية بمكان أن يتم رسم أي سياسة أو خطة أو برنامج على أساس علمي واضح توفره البيانات والمعلومات المتاحة حـول الموضوع المعني،فتأتي هذه السياسات أو الخطط أو البرامج مبنية على الحاجة والأولويات ومرتبطة ارتباطاً وثيقاً بواقع ملموس تحاول الإرتقاء به إلى مستوى أفضل فتكون بالتالي انعكاساتها في المجتمع إيجابية،وفي هذا الإطار،يتفق معظم الباحثون المعنيون بقضايا السكان والتنمية عامة والشباب خاصة في العالم العربي على وجود ضعف كبير في البيانات المتوفرة على المستويين الإقليمي والوطني حول هذه القضايا،واختلاف واسع في منهجيات مقاربتها،بالإضافة إلى تعدد مصادر هذه المعلومات والبيانات.

إن هذه الحالة العامة في البلدان العربية تنطبق كذلك على بلادنا «اليمن» الـذي يعاني بدوره من نقص المعلومات والبيانات المتوفرة وضعف مصادرها وغيرها من المشاكل. ولعل الوجه الأبرز لهذا الخلل هو غياب تعريف موحد لمفهوم الشباب والمراهقة وتعدد التقسيمات التي يتم على أساسها تحديد الفئات العمرية التي تشمل الشباب والمراهقين مما يصعب مقارنة البيانات الواردة بين دراسة وأخرى.

وفي هذا الصدد- وبعد الإطلاع على الدراسات والبحوث المتوفرة التي أجريت في بلادنا خلال السنوات الماضية حول الشباب وقضاياهم المختلفة والنظر في المنهجيات والأساليب المعتمدة في جمع البيانات وتحليلها- لوحظ وبشكل واضح أن أغلب هذه الدراسات والبحوث المتوفرة هي إحصائية وصفية،بمعنى أنها تركز فقط على تبيان المعدلات والنسب دون التصدي إلى الجانب التحليلي لتفسير هذه النسب والمعدلات وشرح العوامل المؤثرة فيها،الأمر الذي يؤكد أن غالبية الدراسات والبحوث المتوفرة حول الشباب في اليمن تعتبر كمية،فقلما نجد دراسات نوعية تحاول الدخول في تفاصيل الأمور التي تهم الشباب،وهذا أمر في غاية الأهمية نظراً لحساسية بعض القضايا والمواضيع ودقتها والحاجة إلى النقاش مطولاً حولها للوصول إلى الأجوبة الصريحة التي تعكس بوضوح آراء الشباب وهمومهم وتطلعاتهم بشكل أفضل وأشمل من الأرقام البحتة.

كما لوحظ أيضاً الاعتماد بشكل شبه كلي على الاستمارات لجمع البيانات (ما يفسر كثرة الدراسات الكمية) والابتعاد شبه الكامل عن إجراء المقابلات المرنة ومجموعات النقاش البؤرية التي تعتبر أساليب لجمع المعلومات أكثر تفاعلاً مع الشباب تستطيع أن تضفي البعد النوعي على المعلومات وتغوص في عمق كل موضوع قيد المعالجة.

وأخيراً لابد من التأكيد هنا على أهمية وضرورة التركيز أكثر على إجـراء الـدراسـات والبحوث النوعية،الخاصة بالشباب في بلادنا،والتي تمكن من تحليل الواقع الـذي تكتفي البحوث الكمية بوصفه وصفاً سطحياً،وعلى ضرورة ربط كل عمل بحثي إحصائي بالعمل الميداني،بحيث يتم تصميم البحوث لتخدم البرامج والسياسات الشبابية،وتصب نتائجها في تحديد الحاجات التي يجب أن تلبيها البرامج والسياسات الجديدة،وأيضاً في تقييم أثر البرامج والسياسات المعمول بها حالياً على الشباب اليمني.

كما ينبغي زيادة عدد الدراسات التي تستطلع آراء الشباب وتشركهم في رسم السياسات الخاصة بهم وتطوير البرامج والأنشطة الموجهة إليهم.

الجيل الجديد المتحرر من كل عقد ورواسب الماضي الإمامي والاستعماري والتشطيري هو قوة الحاضر وعماد المستقبل

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية